# علاقة المنتقى لابن الجارود بالصحاح والسنن

د. عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السُّلمي
الأستاذ المشارك بقسم الكتاب والسنة
جامعة أم القرى

*The chosen relationship of Ibn Al-Jaroud with the Sahih and Al-Sunan*

*Dr.. Abdul Rahman bin Nuwaifaa bin Faleh Al-Salami*
*Associate Professor, Department of the Book and Sunnah*
*Umm Al Qura University*

**ملخص البحث**

**كتاب المنتقى لابن الجارود وصفه الحافظ ابن عبد البر بالصحة وتابعه على ذلك جماعة، وذكر الحافظ الذهبي أنه لا تنزل أحاديثه عن درجة الحسن أبدًا إلا في أحاديث تختلف فيها أوجه نظر النقاد وتوبع على قوله، وذكر الحافظ ابن حجر أنه كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة وتوبع على ما قال. فقامت الحاجة إلى بحث تطبيقي يحدد علاقة المنتقى بكتب الصحاح والسنن، خاصة بكتاب ابن خزيمة، وهل هو كتاب مستقل أم أنه من الكتب الثانوية المكملة، في دراسة تطبيقية، فانتهى إلى النتائج الآتية:**

- **المنتقى كتاب مستقل وهو أقرب إلى كتب السنن منه إلى كتب الصحاح.**
- **المنتقى اشتمل على أحاديث كثيرة ليست في صحيح ابن خزيمة، فليس مستخرجًا على صحيح ابن خزيمة.**
- **المنتقى اشتمل على أحاديث كثيرة لم يخرجها أحدٌ من الأئمة أصحاب الصحاح: البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان.**
- **أقرب الكتب الأصول علاقة بالمنتقى هو سنن أبي داود، فعامة أحاديث المنتقى مخرجة فيه.**
- **الصنعة الفقهية في الكتاب خفية؛ فصاحب المنتقى لم يقسم غالب كتابه إلى أبواب ولكنه رتب أحاديثه بطريقة متسقة مبوبة ولم يترجم لها أبوبًا فكان صنيعه كصنيع الإمام مسلم في صحيحه.**
- **أدى اشتراك ابن الجارود مع قرينه ابن خزيمة في كثير من شيوخه إلى تصور كون كتابه مستخرجًا على صحيح ابن خزيمة لدى الحافظ الجليل ابن حجر.**

***Abstract***

***The book of al-Muntaqa by Ibn al-Jarud was described by al-Hafiz Ibn Abd al-Barr as saheeh and he followed it in congregation, and al-Hafiz al-Dhahabi stated that his hadiths were never revealed to the degree of al-Hasan except in hadiths in which the views of the critics differed and he followed his saying, and al-Hafiz Ibn Hajar mentioned that it is like the extract on Sahih Ibn Khuzaymah and followed on what he said.***

***So there was a need for an applied research that defines the relationship of the chosen one with the books of al-Sahih and al-Sunan, especially the book of Ibn Khuzaymah, and whether it is an independent book or is it a supplementary secondary book, in an applied study, and it ended with the following results:***

***-Al-Muntaqa is an independent book and it is closer to the books of Sunan than to the books of Sahih.***

***-Al-Muntaqa included many hadiths that are not in Sahih Ibn Khuzaymah, so it is not an extract from Sahih Ibn Khuzaymah.***

***-The selection included many hadiths that were not reported by any of the imams companions of the Sahih: Bukhari, Muslim, Ibn Khuzaymah and Ibn Hibban.***

***-The closest of the books of origins related to the chosen one is Sunan Abi Dawood, so most of the hadiths of the chosen one are published in it.***

***-Jurisprudence in the book is hidden; The author of the choice did not divide most of his book into chapters, but he arranged his hadiths in a consistent, classified manner, and he did not translate them into a chapter.***

***Ibn Al-Jaroud's association with his companion Ibn Khuzaymah in many of his sheikhs led to the perception that his book was an extract on the Sahih Ibn Khuzaymah according to the great Hafiz Ibn Hajar.***

**المقدمة :**

الحمد لله..
حمد العاجز عن حمده كما يستحق (جل شأنُه) في عظيم عطائه وآلائه وكمال جلاله وجماله.. مع عظيم تقصيري وغفلتي.
وحمد اليائس من الاعتماد على حول نفسه وقوته.. في كل شيء من أمره: صغيره وكبيره.
فاللهم اجعلنا ممن أرضاك مع اعترافه بقصور عمله صلاحُ نيته.
وأدم علينا ربنا نعمة حب محمد صلى الله عليه وسلم واتباعه والاشتغال بسنته وصيانتها وتبليغها.
وبعد:
فإن إدراك مقاصد الأئمة أصحاب المصنفات الحديثية (المشهورة) في مصنفاتهم، والوقوف على دقائق اختياراتهم الحديثية والفقهية، والاطلاع عن الروابط العلمية والمنهجية بين تلك المصنفات= أصلٌ مهمٌ في استثمار تلك المصنفات استثمارًا يليق بالمختص في هذا العلم الشريف.
فإننا لا نزال في ذُرى الاحتياج إلى الكشف عن مقاصد تأليفها وأغراض تصنيفها ومعرفة دقائق مناهجها وشروط أصحابها واختيارهم، فمعرفة أبناءِ جيلنا عنها لا تكفي لاستثمارها كما يجب، وسنظل بعيدًا عن استثمارها حق الاستثمار حتى نكون في العلم بها كالجيل الذي صنفت له من تلاميذ الأئمة المصنفين.
ويقع الواجب المعرفي في ذلك على النابهين من باحثينا في أن يعملوا بجد واجتهاد لردم الفجوة في المعرفة بهذه الكتب بين دارسينا وبين أصحاب أولئك الأئمة الذين علموا من خباياها ما لا نعلم، والذين يجب أن نكون في استثمارها مثلهم؛ لننتفع بما تحويه من السنة وعلومها.

**مشكلة الدراسة:**

وهذا البحث هو محاولةٌ جادةٌ للوصول إلى المعرفة العميقة بكتاب مهمٍ من مصنفات الحديث المشهورة، هو كتاب: (المنتقى لابن الجارود).
فكتاب المنتقى لابن الجارود وصفه الحافظ ابن عبد البر بالصحة، وذكر الحافظ الذهبي أنه لا تنزل أحاديثه عن درجة الحسن أبدًا، وذكر الحافظ ابن حجر أن ابن الجارود (230ه تقريبًا-307هـ) قد ألف كتابه المنتقى مستخرجًا على الصحيح لابن خزيمة (223-311ه) مع أنه قرينُه وتوفي قبلَه، ومع أن الكتابَ يقع حجمُه وعدد أحاديثه في نحو ثمن صحيح ابن خزيمة أو عشره.
ومع أن اسمه (المنتقى من السنن المسندة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أيضًا لا يوحي من قريب ولا بعيد بأنّ له علاقةً بكتاب الصحيح لابن خزيمة فضلاً عن كونه مستخرجًا عليه.
فهذا الإشكال الذي يبدو في: طبقة ابن الجارود، واسم كتابه، وحجمه؛ يوجب الفحص العميق لهذا الكتاب ومحتواه وعلاقته بصحيح ابن خزيمة وسائر الصحاح والسنن الشهيرة، والإجابة على هذا الإشكال العلمي، من خلال بحث تطبيقي ليجيب على الأسئلة الأتية:

- هل جميع أحاديث المنتقى موجودةٌ في صحيح ابن خزيمة، وهل هو مستخرجٌ عليه؟
- ما علاقة المنتقى بكتب الصحاح؟ وهل في المنتقى زوائد على ما في الصحاح الأربعة: البخاري، ومسلم، وابن خزيمة، وابن حبان؟ وهل جميع ما في المنتقى صحيح؟
- ما علاقة المنتقى بكتب السنن؟

**الدراسات السابقة:**

وقد سُبِقَ هذا البحث بدراسات خمس عن المنتقى لابن الجارود، والتعريف بهما كما سيأتي:

- (الحافظ ابن الجارود وزوائد منتقاه على الأصول الستة)، تأليف الدكتور مقبل بن مريشيد الحربي، طبع مكتبة أضواء السلف 1425ه، ويشبه أن يكون بحث ترقية، وجاء في أربعة فصول صغيرة: الأول: ترجمة ابن الجارود، والثاني: التعريف بكتابه، والثالث: في علم زوائد الحديث، والرابع: في زوائد المنتقى على الأصول الستة وقام بتخريج عام يعتمد على ظواهر الأسانيد لـ 26 حديثًا من زوائده على الكتب الستة .

ومما لم يغطه البحث: أنه لم يناقش علاقة المنتقى بصحيح ابن خزيمة أو غيره من المصنفات الحديثية، ولم يبين مقصود ابن الجارود من تأليف كتابه.

وأبرز ما جاء فيه من نتائج: "أن زوائد الكتاب على الكتب الستة تبلغ (26) حديثًا، وكلها قوية سوى الحديث الثالث". وهذه الدراسة لم تتناول مشكلة البحث أساسًا، وهي تعد من مصادر هذا البحث في المباحث المشتركة منه.

- (الإمام الحافظ عبد الله بن الجارود النيسابوري وأثره في السنة النبوية)، تأليف الدكتور محمد بن عبد الكريم ابن عبيد، طبع دار إمام الدعوة للنشر والتوزيع (1426ه)، ويُشبه أن يكون بحث ترقية أيضًا، وجاء في أربعة مباحث؛ الأول: التعريف بابن الجارود، والثاني: مكانته العلمية، والثالث: التعريف بكتابه المنتقى ومنهجه، والرابع: منهج ابن الجارود في الجرح والتعديل.

وذهب البحث إلى القول بأن الكتابَ مستخرجٌ على صحيح ابن خزيمة متابعةً للحافظ ابن حجر ومن تبعه دونما دراسة تعرض الأدلة وتبين علاقته الأكيدة بصحيح ابن خزيمة دون بقية المصنفات.

وأبرز ما جاء في البحث من نتائج: "أن الكتاب اشتمل على (1114) حديثًا، الصحيح منها (934) حديثًا، والحسن لذاته (84) حديثًا، والحسن لغيره (96) حديثًا". وهذا يعني أنه لا يشتمل على حديث ضعيف لم ينجبر.

- (منهج الحافظ ابن الجارود في كتابه المنتقى) د. عاصم عمر القريوتي، ويشبه أن يكون بحث ترقية أيضًا، ذكر فيه الباحث أنه اعتمد في الترجمة لابن الجارود على الباحثين السابقين (مقبل الحربي، ومحمد بن عبيد)، وأن إضافته كانت فيما يتعلق بمنهج ابن الجارود في كتابه، وقدم دراسة وصفيه عن ظاهر طريقة ابن الجارود ومنهجه في كتابه، ونقل عن المصادر لكنه لم يتطرق لدراسة علاقة الكتاب بصحيح ابن خزيمة؛ ولا لمقصد مؤلفه وعلاقته بالصحاح والسنن.

- (زوائد منتقى ابن الجارود على الكتب الستة من الأحاديث المرفوعة) د. أحمد صالح الغامدي، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى، ولم يناقش فيه علاقة المنتقى بالصحاح والسنن.
- (الرواة المتروكون في منتقى ابن الجارود) د. عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي، نشر سنة 1438ه، ويبدو بحث ترقية أيضًا، وقد جمع ثمانية رواة ممن وجد فيهم عبارات تشير إلى تركهم لبعض النقاد ولو خالفهم غيرهم.

وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة وجدت أن الحاجة لا زالت ملحةً لدراسة مشكلة البحث المذكورة آنفًا مع سؤالاتها المهمة.

**ولأجل ذلك عزمت على القيام بهذا البحث** راجيًا الله الكريم العليم أن يجعل التوفيق إلى الحقيقة والإعانة عليه حليف الباحث، وأن يتقبله بفضله، وينفع به السنة وأهلها.

وأسميت البحث: **المنتقى لابن الجارود وعلاقته بالصحاح والسنن.**

وقد اخترت أن يكون منهجي في الدراسة منهجًا تطبيقيًا معتمدًا بعد استقراء أقوال الأئمة في وصف هذا الكتاب على تحليل محتواه، والمقارنة بينه وبين كتب الصحاح والسنن من خلال شريحة كافية من أحاديث الكتاب.

وفق الهيكل الآتي:

**المقدمة: وتشمل مشكلة البحث والدراسات السابقة ومنهجه وخطته.**

**المبحث الأول: اسم الكتاب ووصفه، وفيه أربعة مطالب:**

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه.

المطلب الثاني: عبارات الأئمة في وصف المنتقى لابن الجارود.

المطلب الثالث: تحليل محتوى الكتاب.

المطلب الرابع: تحليل سياق ترتيب الأحاديث في الكتب التي لم يبوبها.

**المبحث الثاني: تحديد موقع المنتقى في المصادر الحديثية من خلال مقارنة محتوى الكتاب بالصحاح والسنن.**

المطلب الأول: مقارنته بصحيح ابن خزيمة.

المطلب الثاني: مقارنته بالكتب الخمسة الأصول.

المطلب الثالث: فحص أحاديث المنتقى من حيث الصحة

**الخاتمة: وتشمل نتائج البحث وتوصياته.**

**الفهارس: ويشمل قائمة المصادر والمراجع ودليل الموضوعات.**

## المبحث الأول: اسم الكتاب ووصفه

أول مفاتيح المعرفة بالمصنفات الحديثية هو تحرير أسمائها وجمع أوصافها، وتكميل التصور عنها من خلال ما ورد من تراث الأئمة السابقين المقرون بالدراسة التطبيقية التي تبين مقاصد السابقين من عباراتهم، وسنبحث في مطلب اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه، ثم سنبحث وصف الكتاب من جهتين: من جهة ما ورثناه من أوصاف أئمة الحديث والمشتغلين به في المصادر وسيكون هذا في مطلب خاص، ومن جهة تحليل محتوى الكتاب ومقارنته وسيكون في مطلب ثالث، كما سيأتي:

**المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه.**

**أولاً اسم الكتاب:**

جاء اسم الكتاب على طرة نسخته الخطية الوحيدة: "المنتقى من السنن المسندة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، تأليف الإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري رحمة الله عليه"[1].

وجاء في أول النسخة: "أخبرني بكتاب: المنتقى من السنن المسندة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، تأليف الإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري رحمة الله عليه من عدة طرق..."[2].

وجاء في آخر النسخة: "تم كتاب المنتقى من السنن المسندة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، تأليف الإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري رحمة الله عليه في ستة أيام متوالية..."[3].

وهذه العناية في النسخة باسم الكتاب على هذا النحو من التطابق التام في المواضع الثلاثة في غاية القوة على تعيين اسم الكتاب تامًا.

فهذا هو اسمه الذي سماه به مؤلفه، والله أعلم.

ولا شك أن اختصار أسماء الكتب قد دأب عليه العلماء في كتب الفهارس والتراجم، فليس بين اسم الكتاب تامًا وأسمائه المختصرة خلافًا إذا لم يؤثر ذلك في معناه، وقد جاءت تسمية هذا الكتاب على الاختصار في أكثر المصادر التي نقلت عنه هكذا: (المنتقى) مضافًا إلى مصنفه ابن الجارود.

قال أبو عمر بن عبد البر: "قرأت على أبي عمر أحمد بن عبد الله الباجي كتاب المنتقى لأبي محمد بن الجارود"[4].

وقال ابن حزم: "ومنها كتاب المجتبى على أبواب كتاب ابن الجارود المنتقى"[5]

وجاءت تسميته في الفهارس أيضًا على الاختصار، فجاء في فهرست ابن خير الأندلسي (575ه): " كتاب المنتقى من السّنن المسندة؛ تأليف أبي محمد بن الجارود رحمه الله"[6].

وهذه التسمية التي جاءت في فهرست ابن خير تربط جسرًا بين الاسم المختصر والاسم التام، وتؤكد صحة اسم الكتاب التام الذي جاء على نسخته الخطية.

ولم يوجد اسمه تامًا في أيٍّ من المصادر إلا على نسخته الخطية، والله أعلم[7].

**ثانيًا: نسبة المنتقى لابن الجارود:**
المنتقى لابن الجارود من المصنفات المشهورة في الأحاديث المسندة؛ ولم يُختلف في نسبته لابن الجارود مطلقًا، حتى أن المصنف الإمام ابن الجارود على جلالته صار يُعرف بكتابه المنتقى دون بقية مصنفاته.
قال الحافظ الذهبي: "ابن الجارود صاحب كتاب المنتقى في الأحكام"[8].
والنسخة الخطية الوحيدة الموجودة للكتاب موثوقة، وهي بخط الحافظ الشريف نجم الدين ابن فهد المكي محدّث الحجاز وابن محدثها (812-885ه)[9]، ومحتواها موثوق أيضًا من خلال:
- النسخة نفسها، ودلالات الاتقان الموجودة بها، وكونها مسلسلة بأسانيد عدة عن أئمة الحديث الكبار في زمانهم، وكونها ترجع إلى رواية الأندلسيين المغاربة الذين كانوا أشد الناس عناية بالكتاب.
- ومن خلال أسانيد ابن الجارود، فهؤلاء الذين يروى عنهم في هذه النسخة هم شيوخ ابن الجارود ليس في ذلك شك.
- ومن خلال حسن سياق ترتيب الأحاديث حتى مع عدم تبويبها كما سيأتي مما يدل على العناية بها، وعدم التدخل في محتواها.
- ومن خلال كتاب إتحاف المهرة بأطراف العشرة؛ فقد جرّد أطراف المنتقى الحافظ ابن حجر ضمن إتحاف المهرة، فهو يطابق محتوى الكتاب أيضًا فلا إشكال في وثاقة محتوى الكتاب.

**المطلب الثاني: عبارات الأئمة في وصف المنتقى لابن الجارود:**

سنبدأ بالوصف الذي يحمله اسمه الذي سماه به مؤلفه: (المنتقى من السنن المسندة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم)، ويمكن تحليل الأوصاف التي شملها هذا الاسم كما يأتي:

**المنتقى:** هذه اللفظة تدل على الاصطفاء والنقاء، وتستوجب التلخيص والاختصار، ومفهومها أن هذا الكتاب سوف يحتوى على منتخب كاف من الأحاديث.

**من السنن المسندة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم:** وهذا يفيد وصفان للكتاب الأول أنه مسند والثاني أنه في السنن (أي أحاديث الأحكام)، وتدل هذه العبارة أيضًا على أن الانتقاء كان من السنن المسندة التي يرويها المصنف عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة، وأنه مؤلَّفٌ مستقل ليس مبنيًا على كتاب آخر.

وقد أُثِرَ عن ابن الجارود رحمه الله أنه قال: "مخضت الأحاديث سبع سنين حتى أخرجت منه المنتقى"[10].

وهذه العبارة بحثت عنها فلم أجدها في مصدر آخر؛ وهي تتوافق مع اسم الكتاب، وتدل على أن المصنِّفَ قد انتقى أحاديث الكتاب من واسع مروياته، وأنه مؤلفٌ مستقل أيضًا.

وهي تدل على أن عملية الانتقاء كانت بعناية شديدة وتروي، وأن الكتاب قد جمع زبدة أحاديث الأحكام من خلال مخض طويل للأحاديث ومقارنات وانتقاء.

وعلى ذلك فإن دلالة هذه العبارات الواردة عن المصنف تتجه إلى أن يكون المنتقى: هو مصنَّفٌ ملخصٌ لأصول أحاديث الأحكام المسندة غير مرتبط بمصنَّف سابق من المصنفات الحديثية.

وقد سماه الحافظ ابن عبد البر وغيره صحيحًا كما قال الحافظ ابن حجر[11].

وتسمية ابن عبد البر لها احتمالان: الأول: أن يكون المنتقى من الكتب المؤلفة في الصحاح، والثاني: أن يكون المنتقى قد احتوى في نتيجته على أحاديث صحيحة بسبب دقة اختيار مصنفه وانتقائه لما يصلح للاستدلال ولو لم تجتمع فيه شروط الصحيح الخمسة.

"وقد ذُكِرَ لابن حَزم قَولُ مَنْ يقول: أجل المصنفات (الموطأ)؟

فقال: بل أولى الكتب بالتعظيم صحيحا البخاري ومسلم، وصحيح ابن السكن، ومنتقى ابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن أصبغ.

ثم بعدها كتاب أبي داود، وكتاب النسائي، والمصنف لقاسم بن أصبغ، ومصنف أبي جعفر الطحاوي. ثم قال: ومسند البزار، ومسند ابني أبي شيبة، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق، ومسند الطيالسي، ومسند الحسن بن سفيان، ومسند ابن سنجر، ومسند عبد الله بن محمد المسندي، ومسند يعقوب بن شيبة، ومسند علي بن المديني، ومسند ابن أبي غرزة، وما جرى مجرى هذه الكتب التي أفردت لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم صرفا.

ثم الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره مثل مصنف عبد الرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ومصنف بقي بن مخلد، وكتاب محمد بن نصر المروزي، وكتاب ابن المنذر الأكبر والأصغر، ثم مصنف حماد بن سلمة، وموطأ مالك بن أنس، وموطأ ابن أبي ذئب، وموطأ

ابن وهب، ومصنف وكيع، ومصنف محمد بن يوسف الفريابي، ومصنف سعيد بن منصور، ومسائل أحمد بن حنبل، وفقه أبي عبيد، وفقه أبي ثور."[12]
ومن تحليل هذا السياق الذي رتبه ابن حزم يظهر أنه اعتمد الترتيب على اعتبارين: الأول: اشتمال الكتاب على الأحاديث المسندة المرفوعة، والثاني: الصحة، والمنتقى جمع الاثنين فاستحق التقديم بينما تأخر موطأ الإمام مالك عنده؛ لأنه ليس مخصصًا للأحاديث المسندة.
ويظهر فيه أن المنتقى مشهور بالمغرب أكثر من صحيح ابن خزيمة، وكذا صحيح ابن حبان، ومن سنن الترمذي وابن ماجه، وعلى ذلك فإن ابن حزم والمغاربة في زمانه لم يكن لديهم أي معلومة تربط بين المنتقى وبين صحيح ابن خزيمة فضلاً عن أن يكون المنتقى عندهم مستخرجًا عليه.
ويحكى عن الإمام المتفنن النحوي أبي بحر سفيان بن العاصي الأسدي تلميذ الحافظ ابن عبد البر[13] (439-520ه) أنه كان يقول فيه: "ما أحسنه هو في الحديث مثل كتاب الجمل في النحو، أخذ من كل باب"[14].
وهذا الثناء على الكتاب من جهة تلخيصه وشموله لأحاديث الأحكام.
وقال الإمام المحدث أبو الحسن علي بن محمد الشارّي الأندلسي[15] (649ه) في فهرسته: "كان أبو محمد بن عبيد الله[16] (591ه) يثني على هذا الكتاب، ويؤثر ذلك عن شيخه أبي عبد الله الحوضي"[17].
وهذا الثناء يمكن تفسيره بما سبق من ثلاث صفات تميز بها الكتاب: التلخيص لأحاديث الأحكام المسندة، والشمول، والنقاء (من جهة الصحة، أو الصلاحية للاحتجاج).
وقال الذهبي عن الكتاب: "المنتقى في السنن مجلد واحد في الأحكام، ولا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبداً، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد"[18].
وهذه العبارة تؤكد ما سبق من صفات ثلاث: مجلد واحد في أحاديث الأحكام المسندة أي ملخص، وتضيف أن الكتاب من كتب الصحاح؛ لأنه لا يشمل إلا الصحيح والحسن، وربما وجدت بعض الأحاديث التي يختلف فيها اجتهاد النقاد بين التحسين والتضعيف.
وقال ابن عبد الهادي: "وهو مؤلف كتاب المنتقى في مجلد في السُّنن، وهو نظيف الأسانيد"[19].
وعبارة ابن عبد الهادي تعزز عبارة الذهبي رحمهما الله.
وقال الحافظ ابن حجر: "هو في التحقيق مستخرج على (صحيح ابن خزيمة) باختصار"[20].
وهنا ينتقل المنتقى من صورة المصنف المستقل إلى أن يكون تابعًا لصحيح ابن خزيمة، وعلى ذلك فقيمته العلمية تنخفض، ويرتبط مجال إفادته بتكميل صحيح ابن خزيمة.
ولأن الحافظ ابن حجر إمام المحدثين في زمنه وما بعده فقد تابعوه على رأيه ابتداءً من تلاميذه وحتى الباحثين المعاصرين في زماننا.
و قال الحافظ السيوطي (911ه) في مقدمة الجامع الكبير: "جميع ما في الكتب الخمسة صحيح، فالعزو إليها معلم بالصحة، سوى ما في المستدرك من المتعقب فأنبه عليه، وكذا ما في موطأ مالك، وصحيح ابن خزيمة، وأبي عوانة، وابن السكن، والمنتقى لابن الجاورد، والمستخرجات، فالعزو إليها معلم بالصحة أيضاً"[21].

قال الروداني المغربي المكي (1094ه):"كتاب المنتقي لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود وهو كالمستخرج علي صحيح ابن خزيمة به الي ابن المقير عن محمد بن ناصر عن محمد بن الحميدي الزاهد عن ابي عمر بن عبد البر عن احمد بن عبد الدائم الباجي عن ابيه عن الحسن بن عبد الله الزبيدي عنه وكذا كتاب الصفات وكتاب الاحاد له"[22].
و ذكره الشيخ جمال الدين القاسمي (1332ه): في بيان ما اشتمل على الصحيح فقط[23].
وقال الكتاني (1345ه): "وهو كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة في مجلد، وتتبعت أحاديثه فلم ينفرد عن الشيخين منها إلا بيسير"[24].
قال أحمد بن الصديق الغماري (1413ه): "وعلى اعتبار أن المنتقى لابن الجارود صحيح أيضًا يكونون خمسة، والله أعلم."، وقال: "أخرجه أبو داود، والنَّسائي، وابن ماجه، وابن أبي عاصم في الديات وابن الجارود في المنتقى الصحيح"[25].
وقال الشيخ محمد مصطفى الأعظمي (1439ه) عن وصف الكتاب بأنه مستخرج على ابن خزيمة: "لكن المقارنة بين الكتابين المذكورين لا تفيد هذا الاستنتاج"[26].
وبناء على ما سبق فإن ما ورثناه من أئمة الحديث والمشتغلين به عبر الزمن يمكن تلخيصه فيما يأتي:

- الكتاب خاص بأحاديث الأحكام المسندة إلى النبي صلة الله عليه وسلم.
- الكتاب ملخص ومختصر.

هذا متفق عليه، والمختلف فيه هو أن يضاف لما سبق أحد هذه الأوصاف الثلاثة:

- أحاديث الكتاب منتقاة بعناية من عموم أحاديث الأحكام لتكون شاملةً لما يصلح للاحتجاج من أحاديث الأحكام حتى لو لم يصح عند أهل الصناعة.
- أنه من كتب الصحاح التي اشترطت وجود الشروط الخمسة في أحاديثها.
- أنه مستخرج على صحيح ابن خزيمة.

واختبار الصحيح منها سيفي به التحليل والمقارنة الآتية في المبحث الثاني.

**المطلب الثالث: تحليل محتوى الكتاب.**

المنتقى لابن الجارود يقع في مجلد واحد، وعدد أحاديثه (1131) حديثا حسب العد في طبعة دار التأصيل[27]، وهو مرتب على أبواب الفقه، يبدأ بأبواب الوضوء، ثم أبواب الصلوات الخمس وأبحاثها، ثم الزكاة، والصيام، والجنائز، والتجارات، واللقطة، والنكاح، والطلاق، والديات، والحدود، حتى ينتهي إلى أبواب الجهاد، وآخر أبوابه هو: "باب الوجوه التي يقسم فيها الفيء".

وهو على هذا يعد شاملا في الجملة لأبواب الأحكام.

ومن خلال فحص تقسيمات أبوابه وتراجمها، وتحليلها، يتبين لنا ما يأتي:

- أبواب الطهارة ليست كثيرة، حيث بلغت (31) بابا فقط، وقع (11) بابًا من هذه الأبواب تفريعات ضمن أبواب نواقض الوضوء، ووقع (9) منها ضمن أبواب قضاء الحاجة، وبابٌ (1) في المياة، وبابٌ (1) في السواك، وبابين (2) في الوضوء، وبابين (2) في وجوب الطهارة والنية لها، وبابٌ (1) في المسح، وبابٌ (1) في طهارة الجنابة، وباب (1) في الحيض، وبابٌ (1) في التيمم، وبابٌ (1) في التنزه في الأبدان والثياب من النجاسات.

وعند فحص تراجم تلك الأبواب والتأمل في معانيها نجد أنها ليست على منوال واحد من حيث الصنعة الفقهية، فبعض أقسام الطهارة صنع لها تفريعات وبعضها عناوين مجملة تشمل كل ما ورد فيها من أحاديث، مما يشير إلى أن التبويب ليس موضع عناية المصنف.

- وبنحو ما حصل في أبواب الطهارة حصل في أبواب الصلاة، حيث اشتملت أبواب الصلاة على (27) بابًا فقط، وهذا يشبه ما حصل في كتاب الطهارة من الإجمال.

- وتقع أحاديث الزكاة كلُّها في كتابه تحت ترجمة واحدة: (أول كتاب الزكاة)، وسرد الأحاديث دون تبويبات ولا تراجم، وبلغت أحاديث كتاب الزكاة (40) حديثًا، وهذا دليل بيّنٌ على أن التبويب ليس مقصود المصنف.

- جاءت أحاديث الصيام وعددها (37) حديثًا تحت عنوان: (باب الصيام)، ولم يقسم الكتاب إلى أبواب أيضًا، وهذا دليلٌ آخر على ذلك.

- جاءت أحاديث المناسك وعددها (103) أحاديث تحت: "باب المناسك"، ولم يقسمها إلى أبواب مثلما حصل في الزكاة والصيام، وهذا يضاف إلى الأدلة السابقة.

- ولم يقسم كتاب الجنائز إلى أبواب أيضًا، وقد اشتمل على (44) حديثًا، وهذا أيضًا.

- ولم يقسم كتاب النكاح إلى أبواب أيضًا، وقد اشتمل على (62) حديثًا، وهذا أيضًا.

- وحصل في: اللقطة، والأشربة، والأطعمة، والذبائح، والضحايا، والعقيقة، والصيد، والأيمان، والنذور، والوصايا، والمواريث، والعتاقة، والمكاتب والمدبر، والعُمرى والرقبى، والنحل والهبات، والحكام: مثل ما حصل في الكتب السابقة، فلم يقسمها إلى أبواب أصلا، وهذه أيضًا.

- قسّم كتاب التجارات إلى خمسة أبواب كبرى: المبايعات المنهي عنها...، والسلم، والقضاء في البيوع، والشفعة، والربا. وهذا تقسيم أولي مجمل لكتاب التجارات.
- وقع أيضا مثل هذا التقسيم الأولي في كتاب الطلاق حيث قسمه إلى خمسة أبواب، وكذا في الحدود قسمها إلى أربعة أبواب كبرى.
- وقع لأبواب الجهاد وهي آخر الكتاب تقسيم لا بأس به حيث بلغت أبوابه (64) بابًا.

ومن خلال هذا العرض لأبواب الكتاب يمكننا القول بأنه لم يول التقسيم والتبويب عنايتة مع قدرته عليه، لا سيما وقد سبقته المصنفات الحديثية إلى تجويد ما لا يمكن أن يجهله من فنون التبويب: أنواعها وتقاسيمها، وليس بعد كل هذه الأدلة مجالٌ للظن بأن المصنف كان من أغراضه إثراء المسائل في كتابه من خلال تراجم الأبواب، ولكن بقي أن نتحقق من حسن ترتيب أحاديث الكتاب.
وبناء على هذه النتيجة فإننا سوف نختبر في المطلب الآتي سياق الأحاديث وترتيبها في هذه الكتب التي لم يضع لها تبويبات ولا تراجم؛ فإن كان سياقُها منتظمًا فهذا يعني أن الكتاب مبوبٌ ولكنه لم يترجم لأبوابه؛ ربما لشهرة تلك الأبواب أو لسبب آخر، وإن كانت الأحاديث في تلك الكتب غير منتظمة الترتيب فهذا مؤشرٌ على ضعفٍ شديدٍ في الصنعة الفقهية.

**المطلب الرابع: تحليل سياق ترتيب الأحاديث في الكتب التي لم يترجم لها أبوابًا.**

أول كتاب كاملٍ لم يترجم له ابوابًا هو كتاب الزكاة، وبعد تحليل سياق ترتيب كتاب الزكاة تبين أنه قد ساقَ الأحاديث الأربعين التي أوردها في كتاب الزكاة وفق الترتيب الذي يشتمل عليه الجدول الآتي:

| الأحاديث | موضوعها |
|---|---|
| 441-339 | وجوب الزكاة |
| 244-342 | المصدِّق وأخذ الزكاة |
| 349-345 | أنصبة الزكاة في بهيمة الأنعام |
| 351-350 | أين تؤخذ صدقات بهيمة الأنعام |
| 357-352 | زكاة الزروع والثمار |
| 358 | زكاة الذهب |
| 360-359 | ما لا تجب فيه الزكاة |
| 364-361 | زكاة الفطر |
| 365 | تعجيل الزكاة |
| 366 | ماذا يقال لمن جاء بصدقته |
| 367 | الرجوع في الصدقة |
| 372-368 | من لا تحل له الصدقة |
| 375-373 | فضل الأوقاف (الأحباس) |
| 377-376 | زكاة المعادن |
| 378 | من اشترط لإسلامه أن لا تؤخذ منه الزكاة |

ومن خلال هذا السياق نلحظ أمران مهمان:
الأول: أن الأحاديث التي تنتمي لباب واحد قد وضعت متجاورة ولم تفرق.
والثاني: أن الأحاديث كان سياقها وفق ترتيب أبواب منتظم في المصنفات الحديثية ولو لم تكن عناوين تلك الأبواب موجودة.
وبناء على هتين الملحوظتين فإنه يتبين أن أحاديث كتاب الزكاة وقع ترتيبها وفق أبواب معلومة عند المحدثين، ولكنه لم يترجم لها، وهذا يؤيد أن يكون كتابه قد جاء على نحو صحيح مسلم رحمه الله مرتب على الأبواب ولكنه يخلو من تراجم تلك الأبواب.
كان هذا جليًا في كتاب الزكاة، وينبغي التحقق من اطراد ذلك في الكتاب؛ فكان تحليل سياق أحاديث كتاب الصيام، وهو يحوي (37) حديثًا، ثم كانت النتيجة كما يحويه الجدول الآتي:

| الأحاديث | الموضوع |
|---|---|
| 379 | وجوب الصيام |
| 382-380 | دخول رمضان ورؤية الهلال |
| 383 | النهي عن تقدم رمضان بصيام |
| 385-384 | ما يثبت به دخول الشهر، والشهادة. |
| 386 | من يرخص له الفطر في رمضان |
| 387 | أذان بلال |
| 388 | فضل السحور |
| 389 | الجماع في رمضان وكفارته |
| 390 | القيء في رمضان |
| 393-391 | الحجامة في رمضان |
| 395-394 | من أكل أو شرب ناسيًا في رمضان |
| 396 | المباشرة للصائم |
| 397 | من أصبح جنبًا في نهار رمضان |
| 398 | متى يفطر الصائم في رمضان |
| 399 | الوصال في رمضان |
| 401-400 | انتهاء رمضان والشهادة على رؤية الهلال |
| 405-402 | الصوم في السفر |
| 406 | قضاء رمضان |
| 407 | النهي عن صوم يومي الفطر والأضحى |
| 410-408 | قيام رمضان |
| 411 | ليلة القدر |
| 415-412 | الاعتكاف |

ويلحظ في كتاب الصيام أن أحاديثه قد جاءت مرتبةً ومنتظمةً كما جاءت أحاديث الزكاة. ولمزيد من التحقق من أن هذا النظام يشمل جميع كتاب المنتقى، قمت بتحليل سياق كتاب متأخر هو كتاب الأطعمة، فجاء على النحو الآتي:

| الحديث | الموضوع |
|---|---|
| 882-881 | النهي عن الأكل بالشمال والشرب بها |
| 884-883 | الفأرة تموت في السمن |
| 887-885 | جلود الميتة إذا دبغت |
| 888 | النهي عن افتراش جلود السباع |
| 890-889 | ما قطع من حي فهو ميت وما يستثنى منه |
| 892-891 | ميتتة البحر |
| 893 | أكل الجراد |
| 895-894 | اللحم يرد ممن تؤكل ذبيحته ولا يدرى سُمي عليه أو لا |
| 896 | النهي عن لحوم الحمر الأهلية |
| 898-897 | النهي عن لحوم الحمر الأهلية والإذن في لحوم الخيل |
| 899 | إباحة لحوم الخيل |
| 901-900 | النهي عن الجلالة |
| 902 | النهي عن كل ذي ناب من السباع |
| 903 | النهي عن أكل الضبع |
| 904 | أكل الأرنب |
| 906-905 | النهي عن أكل كل ذي مخلب من الطير |
| 907 | أكل الضب |

فتبين من نتيجة تحليل كتاب الأطعمة أن أحاديثه أيضًا مرتبة في سياق متمايز ومنتظم وحسن الترتيب، وهذا مطابق لما حصل في كتاب الزكاة وكتاب الصيام، وينبغي أن تكون بقية كتبه التي لم تترجم أبوابها كذلك، وليس هناك حاجةٌ لمزيد من التحليل إذ ثبتت النتيجة، والحمد لله.

إذن ففقه ابن الجارود يكمن في ترتيب أحاديثه، وهو فقه خفي ينبغي استخراجه عن طريق التحليل.

وعلى ما سبق فالكتاب كله مبوب ولكنه لم تترجم غالب أبوابه، وهذا شبيهٌ بصنيع الإمام مسلمٍ في صحيحه رحمه الله.

وبناءً على ذلك فإن مقصده من تأليف هذا الكتاب ليس الاستدلال الفقهي، ولا العناية بالمسائل، وينبغي أن يكون مقصده حديثي.

ومن خلال التأمل في ما يمكن أن يكون مقصوده، فإن هناك احتمالات ثلاث:

**الأول:** أن يكون قصد انتقاء أصول أحاديث الأحكام وجمعها في مكان واحد الصحيح منها والضعيف.
**الثاني:** ويمكن أن يكون جمع أصول أحاديث الأحكام الصحيحة هي مقصوده.
**الثالث:** ويمكن أن يكون جمع أصول أحاديث الأحكام التي تصلح للاحتجاج هو مقصوده، والفرق بين هذا الاحتمال وسابقه هو دخول الأحاديث الضعيفة التي اعتضدت فقامت بها الحجية دون أن تصح أسانيدها حسب الصناعة الحديثية.
وقد سبق أن تحليل وصف الأئمة العلماء للكتاب قد استبعد الاحتمال الأول، وبقي أن نجري دراسة تطبيقية تحليلية لمحتوى الكتاب، ومقارنته بالصحاح والسنن، لنصل إلى ترجيح أحد هذين الاحتمالين والتحقق من استبعاد الاحتمال الأول، وهو ما سيعين على الكشف عنه المباحث الآتية.

## المبحث الثاني: تحديد موقع المنتقى من خلال مقارنة محتوى الكتاب بالصحاح والسنن.

هذا المبحث سوف يضع المنتقى في موضعه المناسب في مصادر السنة المشهورة المعتمدة، من خلال مقارنة الكتاب بالمصادر الحديثية التي تقارب المنتقى في مقاصده وموضوعه، وسنبدأ بمقارنة الكتاب بصحيح ابن خزيمة؛ لأنه قد سبق القول بأن الحافظ ابن حجر قد مال إلى أن يكون المنتقى كالمستخرج على كتاب ابن خزيمة مقتصرا على أصول أحاديثه؛ فإن ثبت أن ابن الجارود انتقى أصول أحاديث صحيح ابن خزيمة واستخرج عليها بأسانيد لنفسه فقد تمّ المطلوب ووضعنا كتاب المنتقى بجوار صحيح ابن خزيمة، وأفدنا منه كما يستفاد من المستخرجات؛ طرقًا أخرى وألفاظًا زائدة ونحو ذلك، وإن ثبت أن المنتقى قد اشتمل على أحاديث لا توجد في صحيح ابن خزيمة فقد خرج عن أن يكون من المستخرجات، ووجب النظر في علاقته بكتب الصحاح ثم كتب السنن لنقف على موقعه الفعلي ضمن المصنفات الحديثية.

**المطلب الأول: مقارنة المنتقى بصحيح ابن خزيمة من حيث المحتوى:**

قبل أن نجري المقارنة الدقيقة بين المنتقى لابن الجارود وصحيح ابن خزيمة يحسن أن نؤسس القول على المقارنة الشكلية بين الكتابين:

فكتاب المنتقى لابن الجارود يقع في مجلد واحد ويبلغ عدد أحاديثه (1131) حديثا، وهو شامل لأبواب الأحكام فقط.

أما كتاب الصحيح لابن خزيمة فيقع الجزء الموجود منه ويقدر بربع الكتاب في أربعة مجلدات تحوي (3079) حديثا، والكتاب شامل لأبواب العلم على الأظهر الأحكام وغيرها.

وعلى ذلك فإنه قد يبعد أن يكون كتاب ابن الجارود مستخرجًا على صحيح ابن خزيمة؛ فهذا على عكس ما جرت عليه عادة المستخرجات في أن تعتني بأخراج أحاديث الكتاب أو عامتها على أقل تقدير، أما أن يخرج عشر مادة الكتاب المستخرج عليه فقط أو نحوها فهذا ما لم يشتهر في الاستخراج عند المحدثين.

إذن المقارنة الشكلية لا تؤدي إلى احتمال وجود علاقة بين الكتابين؛ ولأجل التحقق المعمق من العلاقة بين الكتابين فستكون المقارنة بينهما في أبواب الطهارة وأحاديثها.

وقد قمت بالمقارنة بينهما وكانت نتيجة المقارنة على النحو الآتي:

أخرج ابن الجارود في أبواب الطهارة (145) حديثا في (31) بابا، بينما كانت أبواب الطهارة عند ابن خزيمة قرابة (146) بابا أخرج فيها (300) حديثا، وهذا يعني أن ابن الجارود لم يلتفت إلى أبواب ابن خزيمة أصلا؛ للبون الشاسع في العدد بين أبواب كتابه وبين أبواب صحيح ابن خزيمة (31: 144)، فهذا يدفع باتجاه إبعاد الكتاب عن أن يكون مستخرجا على ابن خزيمة.

هذا من حيث العدد أما عناوين الأبواب فيظهر بداية أن تراجم أبواب كتابه غير متأثرة إطلاقا بتراجم أبواب صحيح ابن خزيمة، ومقارنة عابرة لهذه التراجم بتلك كفيلة بالقطع

بأن كتاب المنتقى لا علاقة لتراجم أبوابه إطلاقا بتراجم صحيح ابن خزيمة، وهذا أيضا يدفع في نفس الاتجاه.

أما الأحاديث فقد أخرج ابن خزيمة في أبواب الطهارة مقدارا كبيرا من الأحاديث (300) حديث بينما لم يخرج ابن الجارود إلا (145) حديثا؛ فهل يمكن أن يكون كتاب ابن الجارود مستخرجًا على كتاب ابن خزيمة وقد فاته إخراج نحو الضعف منه؟! هذا يمكن فقط إذا ثبت أنه استخرج جميع أصول أحاديث ابن خزيمة، مع العلم بأن كلمة (أصول أحاديث ابن خزيمة) يمكن أن تفسر على تفسيرين:

- الأول: هو الحديث الأصل في الدلالة على المعنى عند ابن خزيمة وهذا يرتبط بتبويبات ابن خزيمة، أي أنه يستخرج من كل باب حديثا هو الأصل في ذلك الباب.
- والثاني هو الحديث الأصل في المعنى مطلقا غير مقيد بابن خزيمة ولا بتبويباته، أي أنه يستخرج على كل حديث هو أصل في المعنى الذي اشتمل عليه، وفي دعوى الاستخراج بهذا المعنى سعة كبيرة، حيث توجهت عامة المصنفات المبوبة إلى أصول المعاني وأخرجت أحاديثها، وقلّ أن تجد حديثا هو أصل في معناه إلا وقد توارد المصنفون على إخراجه، ولا أظن دعوى الاستخراج بهذا المعنى تصلح للإثبات إلا إذا ثبت أن صاحب الكتاب المستخرج لم يخرج شيئا من الأحاديث إلا وهي في الكتاب المستخرج عليه؛ لأن عامة المصنفات تواردت على غالب الأحاديث الأصول.

وبعد فحص هذه الأحاديث (أحاديث الطهارة) والتي بلغت (145) حديثا تبين أنها بغير المكرر (124)، وأن منها أثران موقوفان (118، 119) أوردهما لاكمال الاستدلال في الباب، فلن أدخلهما في المقارنة.

وبمقارنة أحاديث كتاب الطهارة المرفوعة في المنتقى بكتاب ابن خزيمة تبين أنه قد وافقه ابن خزيمة في إخراج نحو (96) حديثا منها بالمكرر، وبغير المكرر (80) حديثًا فقط، وبهذا تكون نسبة ما اتفق عليه الكتابان (65%).

ومقدار ما أخرجه ابن الجارود وليس في صحيح ابن خزيمة بغير المكرر (43) حديثًا.

وعلى ذلك فإن (35%) من أحاديث كتاب الطهارة في المنتقى لم يخرجها ابن خزيمة أصلاً! فكيف يكون مستخرجًا عليه؟!

هذه النتيجة تؤيد جدًا القول بأن كتاب ابن الجارود ليس مستخرجًا على كتاب ابن خزيمة، ولا كالمستخرج عليه.

لا سيما وأن المقدار الذي لم يخرجه ابن الجارود من أحاديث ابن خزيمة كبير مما يدل على أنّ أصولا كثيرة من أحاديث ابن خزيمة لم تخرج أساسًا في كتاب ابن الجارود؛ فكيف يمكن تركيب هذه الدعوى مع اختلال كل هذه المقاييس؟ إنه متعذر.

وبهذا يكون قد ظهر جليًا بالأدلة أن الكتاب ليس مستخرجًا على صحيح ابن خزيمة.

ولزيادة التحقق من كون المنتقى لابن الجارود يشتمل على أحاديث لم يخرجها ابن خزيمة في صحيحه؛ فإنني عملت مقارنة أخرى بين كتاب الزكاة عند كليهما، فكانت النتيجة هي:

- أخرج ابن الجارود في كتاب الزكاة (40) حديثًا دون تبويب، وأخرج ابن خزيمة في كتاب الزكاة (260) حديثًا في (186) بابًا، وهذا يدل على اختصار المنتقى بالنسبة لصحيح ابن خزيمة.
- كان عدد الأحاديث التي أخرجها ابن الجارود وليست في صحيح ابن خزيمة (7) أحاديث بينما وافقه على إخراج (33) حديثًا، وعليه فإن نسبة ما في المنتقى مما ليس في الصحيح أكثر من السدس، وهي نسبة كبيرة إذا ما روعي اختصار المنتقى بالنسبة لصحيح ابن خزيمة.

وهذا ما يؤكد النتيجة السابقة التي أظهرها تحليل كتاب الطهارة.

ولتأكيد التحقق من وجود أحاديث في المنتقى على اختصاره ليست في صحيح ابن خزيمة؛ عملت مقارنة أخرى لكتاب الصيام فكانت النتيجة على النحو الآتي:

- أخرج ابن الجارود في كتاب الصيام (37) حديثًا دون تبويب، وأخرج ابن خزيمة (365) حديثًا في (282) بابًا، وهذا يؤكد الاختصار الشديد في المنتقى بالنسبة لصحيح ابن خزيمة.
- كان عدد الأحاديث التي أخرجها ابن الجارود في المنتقى وليست في صحيح ابن خزيمة (12) حديثًا، أي أكثر من ربع الأحاديث، وهذه نسبة عالية بالنسبة لزيادات كتاب مختصر.

وبناءً على ذلك فإن الكتاب من المستحيل أن يكون مستخرجًا على صحيح ابن خزيمة رحمهما الله؛ لعدم ثبوت هذه العلاقة تطبيقيًا، والله أعلم.

أما مقولة الحافظ ابن حجر فيمكن تفسيرها بأنه انطباع لاح له رحمه الله من كثرة الأحاديث التي يشترك فيها ابن الجارود مع ابن خزيمة في شيخه أو من فوقه؛ عندما كان الحافظ يجرد أطراف (إتحاف المهرة)، وقد كانا قرينين واشتركا في معظم شيوخهما، وقد ثبت أن الحافظ لم يعز كثيرًا من الأحاديث لابن الجارود، وغالبها يقع في المقدار الذي ينفرد به ابن الجارود عن ابن خزيمة، ولا تثريب على الحافظ على بحر حسناته أن يمرّ عليه شيءٌ كهذا، لا سيما وقد كان رحمه الله موضوعيًا عندما قال: كالمستخرج، ولم يجزم بأنه مستخرج عليه.

وللتحقق من صحة هذه النتيجة وسلامتها من المعارض سنبحث علاقة المنتقى بالصحيحين والسنن على نفس النحو لنرى هل كان لكتاب ابن الجارود تقاربًا مع صحيح ابن خزيمة دون تلك المصنفات يمكن الارتكازُ عليه في دعوى أنه مستخرجٌ عليه، أم أنه منها على نفس المسافة؟

**المطلب الثاني: مقارنة المنتقى بالكتب الخمسة الأصول:**

**المقصد الأول: مقارنته بالصحيحين:**

إن في بحث مقدار ما أخرجه ابن الجارود من أحاديث الصحيحين أهمية أخرى تبين علاقة المنتقى بأصح الصحيح الذي تميز به الكتابان، إضافة إلى أنها تبين أيضا على سبيل المقارنة علاقته بابن خزيمة.

وبعد فحص تلك الأحاديث تبين ما يأتي:

- أن مقدار أحاديث كتاب الطهارة في المنتقى (143) حديثًا بالمكرر، وبغير المكرر (124) حديثًا.
- أن مقدار الأحاديث التي أخرجها ابن الجارود وهي في صحيح البخاري (66) حديثًا بالمكرر، وبغير المكرر (55) حديثًا، وهو ما نسبته (44%).
- ومقدار ما أخرجه من أحاديث صحيح مسلم (76) حديثًا بالمركر وبغير المكرر (65) حديثًا، وهو ما نسبته (53%).
- ومقدار المتفق عليه منها (60) حديثًا بالمكرر، وبغير المكرر (50) حديثًا، وهو ما نسبته (40%).
- ومقدار ما في الصحيحن على سبيل الجمع (82) حديثًا بالمكرر وبغير المكرر (72) حديثًا.
- وعلى ذلك فإن نحو (40%) من أحاديث المنتقى هي من المرتبة الأولى من مراتب الصحيح (ما اتفق عليه البخاري ومسلم)، وهذا يعطي إشارة قوية إلى درجة انتقاء الكتاب وأنها عالية.
- وعند النظر إلى نسبة ما وقع في كتاب المنتقى من أحاديث الصحيحين (58%)، نجد أن الفرق بين هذه النسبة ونسبة ما وقع فيه من أحاديث ابن خزيمة (65%): ضئيلة جدا.

وبمقارنة المنتقى بالصحيحين في كتاب الزكاة تبين أن (21) حديثًا من أحاديث المنتقى الـ (40) مخرجة في الصحيحين أو أحدهما، ونسبتها أكثر من النصف، وهي نسبة تقارب أحاديث كتاب الطهارة.

وبمقارنة المنتقى بالصحيحين في كتاب الصيام تبين أن (27) حديثًا من أحاديث المنتقى الـ (37) مخرجة في الصحيحين أو أحدهما، وهي نسبة تقترب من ثلاثة أرباع، وهي كبيرة بالنسبة لكتاب الطهارة وكتاب الزكاة.

فالنتيجة هي أن المنتقى يقترب من كتب الصحاح، وقربه إلى صحيح ابن خزيمة أكثر قليلا من قربه للصحيحين؛ ويمكن تفسير ذلك بأنه قد نزل في شرط كتابه عن أصح الصحيح فوقع له كثير من الأحاديث التي تجنبها البخاري ومسلم وأخرجها ابن خزيمة في صحيحه. فإذا كان المنتقى يلتقي في أحاديثه مع الصحيحين في نسبة ليست بالبعيدة عن نسبة التقائه فيها بصحيح ابن خزيمة؛ فهل يبقى لدعوى كونه مستخرجًا على صحيح ابن خزيمة وجهٌ؟ **مما يؤكد القول بأن الكتاب ليس مستخرجا على صحيح ابن خزيمة.**

وسوف ننظر في علاقة المنتقى بكتب السنن لنرى هل هو منها على نفس المسافة من كتب الصحاح؟

**المقصد الثاني: مقارنة المنتقى بالسنن (الثلاثة)**

بمقارنة المنتقى بالسنن الثلاثة الشهيرة، أبي داود، والترمذي، والنسائي، تبين ما يأتي:

**أولاً: مقارنته بسنن أبي داود:**

**بمقارنته بسنن أبي داود في كتاب الطهارة:**

- تبين أن أبا داود أخرج في كتاب السنن (392) حديثا [حسب العد بالمكرر في طبعة عوامة]، بينما كان عدد أحاديث كتاب الطهارة في المنتقى (143) حديثا بالمكرر، وهو ما يساوي نحو (36%) فقط مما أخرجه أبو داود، ويشير هذا إلى استقراء أبي داود واختصار المنتقى.
- وكان عدد الأحاديث التي اشترك فيها الكتابان نحو (122) حديثا، مما يعني أن (21) حديثا من أحاديث المنتقى لم يخرجها أبو داود، وهي عدد يسير يقارب (15%) فقط من أحاديث المنتقى وهو تقارب كبير مع كتاب أبي داود؛ هو أكثر من تقاربه مع صحيح ابن خزيمة بكثير.

**وبمقارنتهما في كتاب الزكاة كان الآتي:**

- أخرج أبو داود في كتاب الزكاة (144) حديثًا في (46) بابًا، بينما أخرج ابن الجارود (40) حديثًا لم يبوبها.
- كان مقدار ما أخرجه ابن الجارود وليس في أبي داود (5) أحاديث، وهو ما يقدر بثمن أحاديث كتاب الزكاة، وتبين أيضًا دقة النتيجة السابقة في كون المنتقى أقرب إلى سنن أبي داود منه إلى صحيح ابن خزيمة، والله أعلم.

**ثانيًا: مقارنته بجامع الترمذي:**

**بمقارنتهما في كتاب الطهارة كان الآتي:**

- تبين أن الترمذي قد أخرج (148) حديثًا في كتاب الطهارة، وهو يقارب ما أخرجه ابن الجارود (145)، مما يعني أن منهج الكتابين متقاربٌ في التلخيص والاختصار.
- وكان عدد الأحاديث التي اشترك فيها الكتابان (94) حديثا، وهي نسبة تقارب (65%) من أحاديث المنتقى، وهو ما يشير إلى أن التقارب بين مقاصد كتاب المنتقى ومقاصد جامع الترمذي كبيرٌ بالنسبة لأي كتابٍ آخر حتى الآن، ويُلحظ قوة التشابه بين كتاب المنتقى وجامع الترمذي على حساب التشابه مع صحيح ابن خزيمة.

**وبمقارنة الكتابين في كتاب الزكاة تبين ما يأتي:**

- أخرج ابن الجارود (40) حديثًا دونما تبويب، بينما أخرج الترمذي (64) حديثًا في (38) بابًا.
- وبلغت الأحاديث المشتركة بين الكتابين (21) حديثًا، وهذا يعني أن المشترك بين الكتابين أكثر من النصف، وهو يقترب شيئًا ما إلى ما حصل في كتاب الطهارة.

**ثالثًا: مقارنته بسنن النسائي**

**بمقارنتهما في كتاب الطهارة كان الآتي:**

- تبين أن النسائي قد أخرج في كتاب الطهارة (382) حديثًا إلا أن كثيرا منها كان يُكرر طرقه ويسوق اختلاف رواته، وأن ابن الجارود قد أخرج (143) حديثًا.
- أنهما اشتركا في (108) أحاديث منها، وهذا يعني أنهما اشتركا في نحو (76%) من الأحاديث.

والنتيجة تدل على أنه قريب من سنن النسائي أيضًا كقربه من سنن أبي داود والترمذي.

**وبمقارنة الكتابين في كتاب الزكاة تبين ما يأتي:**

- أخرج النسائي (182) حديثًا في (100) باب ضمن كتاب الزكاة في مقابل (40) حديثًا أخرجها ابن الجارود.
- اتفقا على إخراج (29) حديثًا من الأربعين، وهو ما يقارب الثلثين.

**وبهذه النتائج في المقارنة بين كتاب ابن الجارود وكتب الصحاح والسنن يتبين أن المنتقى أقرب إلى السنن منه إلى الصحاح.**

وهذا يؤيده تسمية الكتاب (المنتقى من السنن)، فهو ليس المنتقى من الصحاح، وعلى ذلك فإنه أدخل أحاديث في كتابه لا يرتضي أصحاب الصحاح إدخالها؛ لأن شرط السنن أوسع من شرط الصحيح؛ من جهة إخراج ما لم يجمع شروط الصحة الخمسة وإن صلح للاحتجاج.

وبناءً على نتائج هذا التحليل والمقارنات بين المنتقى وكتب الصحاح والسنن؛ فإن الاحتمال الأقرب هو أن يكون مقصود ابن الجارود إخراج الأحاديث الصالحة للاحتجاج حتى ولو لم تصح بحسب الصناعة الحديثية، وهذه هي نتيجة البحث الرئيسية، والحمد لله.

وللتحقق من سلامة هذا الترجيح فإنني سوف أقوم بفحص أحاديث المنتقى من حيث الصحة في المطلب الآتي؛ لأنظر هل تؤيد نتائج هذا الفحص سلامة هذا الترجيح، فإلى المطلب الآتي.

**المطلب الثالث: فحص أحاديث المنتقى من حيث الصحة**

وسنكشف عن هذه العلاقة من خلال فحص أحاديث كتاب الطهارة وقياس ما تبقى من الكتاب عليها.

في المبحث السابق تبين أن (80) من (123) حديثًا بغير المكرر قد شارك في إخراجها ابن خزيمة، وكثير منها أخرجها بعض أصحاب الصحاح الثلاثة: البخاري ومسلم وابن حبان.

وبعد أن تبين أن ما يقدر بـ (35%) من أحاديث الطهارة في كتاب المنتقى ليست في كتاب ابن خزيمة، ففحص هذه الأحاديث على أساس الصحة مهم جدًا، ليتبين مستوى الكتاب من حيث الصحة والنقاء.

وقد كان عدد أحاديث ابن الجارود التي لم يخرجها ابن خزيمة (43) حديثًا، وعند فحصها تبين أن (25) حديثا منها أخرجها أصحاب الصحاح الثلاثة المشهورة، البخاري أو مسلم أو ابن حبان، رحمهم الله.

تضاف إلى العدد الذي وافقه على إخراجه ابن خزيمة (80) ليصبح مجموع ما أخرجه ابن الجارود ووافقه أصحاب الصحاح الأربعة المقدمة (105) أحاديث، فهي أحاديث صحيحة عند غيره من أئمة الحديث؛ وهذا يدل على علو مستوى الصحة في كتابه حيث بلغت نسبة الأحاديث التي أخرجها في كتاب الطهارة وهي مخرجة في الصحاح الأربعة (86%) تقريبا، وهي نسبة عالية جدًا.

ليتبقى (18) حديثًا وهي ما يُشكِّل نسبة (14%) تقريبًا، وستكون موضع الفحص المعمق لننظر في صحتها أو ضعفها بعد ذلك، وسننظر مبدئيًا في هذه الأحاديث التي انفرد الكتاب بها عن الصحاح الأربعة هل أخرجها الحاكم في مستدركه؟ وما نسبة ما أخرجه منها؟

وذلك لأن كتاب الحاكم وقع له فيه من الأوهام ما يقتضي أن ننظر بالعناية إلى ما أخرجه فإن وجدناه معلولا عند أئمة الحديث حكمنا بعلته، على خلاف كتاب ابن خزيمة وابن حبان فإننا إن وجدنا شيئًا مما فيهما محكوما بعلته عند غيرهما من أئمة الحديث حكمنا بأنها أحاديثُ وقع الاختلاف في تصحيحها وإعلالها بين النقاد، وتجاذبتها أوجه النظر.

وبعد دراسة هذه الأحاديث الـ (18) وتخريجها تبين أن خمسة أحاديث منها أخرجها الحاكم في مستدركه، وبقي (13) حديثًا في (كتاب الطهارة فقط) لم يخرجها أحدٌ من أصحاب الصحاح الأربعة الشهيرة ولا الحاكم في مستدركه، (10%) تقريبًا من أحاديث المنتقى ليست في كتب الصحاح! وهي نسبة عالية نسبيًا على كتاب مختصر ملخص ككتاب المنتقى لابن الجارود.

وهذا يعطي تأييدًا مبدئيًا للترجيح السابق، وهو أن المنتقى ليس منتقى من الصحاح، وإنما منتقى من السنن، وأن الأرجح أنه يحوي أحاديث لا تصح.

وعملت دراسة لكتاب الزكاة وتوصلت فيها إلى أن ابن الجارود قد انفرد بـ (6) أحاديث لم يخرجها أصحاب الصحاح الأربعة المشهورة، أخرج منها الحاكم حديثًا واحدًا، فبقي (5) أحاديث، وهو نسبة فوق (10%)، وهي نسبة عالية توكد النتيجة التي سبق الوصول إليها من خلال كتاب الطهارة.
وعملت دراسة لكتاب الصيام وتوصلت فيها إلى أن ابن الجارود قد انفرد عن أصحاب الصحاح الأربعة المشهورة بـ (4) أحاديث، أخرج الحاكم منها واحدًا، وهي نسبة تقارب (10%) من أحاديث كتاب الصيام، وتتماشى مع النسبة التي سبق الوصول إليها في كتاب الطهارة، وكتاب الزكاة.
وبناء على دراسة هذه الكتب الثلاثة: الطهارة والزكاة والصيام فإن نسبة الأحاديث التي أخرجها ابن الجارود في كتابه المختصر وليست في شيء من كتب الصحاح تبلغ نحوا من (10%) من أحاديث الكتاب، وهو ما يقدر تقريبًا بـ (110) أحاديث لم تخرّج في كتب الصحاح.

وهذا العدد الكبير مبدئيًا يوحي بأن الكتاب ربما اشتمل على أحاديث ضعيفة بحسب الصناعة الحديثية وإن كانت مما يصلح للاحتجاج عند الأئمة كما جرت عليه عادة المصنفين في السنن.
ومن أجل التحقق من صحة كل هذه الأحاديث التي انفرد بها المنتقى عن الكتب الصحاح المشهورة؛ فإننا سوف نجري بحثًا خاصًا على هذه الأحاديث من جهة سلامتها من أسباب الضعف الظاهرة والخفية، وعنوانها: "زوائد المنتقى لابن الجارود على الصحاح الأربعة المشهورة دراسة نقدية".

وهنا نكون قد وصلنا إلى نهاية هذا البحث والذي أوصلنا إلى نتيجة أولية تدفعنا باتجاه إجراء بحث استقرائي خاص بدراسة الأحاديث المشار إليها، من أجل الوصول إلى كلمة الفصل في هذه القضية العلمية، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## الخاتمة:

**وهي تتضمن النتائج الآتية:**

- كتاب المنتقى لابن الجارود انفرد عن صحيح ابن خزيمة بأحاديث كثيرة ليست فيه.
- كتاب المنتقى لابن الجارود مصنفٌ مستقل وليس مستخرجًا على صحيح ابن خزيمة.
- لم يبوب ابن الجارود أغلب كتابه ولكنّه ساق الأحاديث وفق ترتيب تبويبي بديع.
- يدل محتوى كتاب المنتقى لابن الجارود على فقه مؤلفه.
- الكتاب على أنه مختصر إلا أنه مستوعب لأصول الأحكام، لأنه انفرد عن الصحاح الأربعة المشهورة: البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان مجتمعة بما يقارب (110) حديث في الأحكام، وانفرد عن سنن أبي داود على استيعابه بنحو ذلك العدد.
- كتاب المنتقى من كتب السنن وليس من كتب الصحاح، ولكنّ أحاديثه نقية.
- أقرب الكتب الأصول المشهورة إلى المنتقى هو كتاب السنن لأبي داود؛ لأنه اشترك معه في المحتوى أكثر من أي مصنف آخر.
- جامع الترمذي هو أقرب الكتب الخمسة إلى منهج كتاب المنتقى.
- أدى اشتراك ابن الجارود مع قرينه ابن خزيمة في كثير من شيوخه إلى تصور كون كتابه مستخرجًا على صحيح ابن خزيمة لدى الحافظ الجليل ابن حجر.

**وتتضمن التوصيات الآتية:**

- إجراء دراسة استقرائية للأحاديث التي انفرد بها ابن الجارود عن الصحاح الأربعة: البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان؛ لغرض التحقق من استيفاء هذه الأحاديث شروط الصحة من عدمها، وبناء على ذلك سيوصف الكتاب إما بالصحة أو بأنه كتاب من كتب السنن النقية.
- إجراء دراسة للأحاديث التي انفرد بها عن سنن أبي داود؛ للكشف عن قيمة هذه الزوائد من ناحية الحجية والزيادة الفقهية؛ لأن أبا داود صنف على سبيل الاستقراء.
- يوصي الباحث بقراءة منتقى ابن الجارود قبل سنن أبي داود لأنه يشتمل على أصول أحاديثه ولا ينفرد عنه بشيء كثير.

**قائمة المصادر والمراجع:**

1- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم، طبع مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية.
2- البخاري (256ه)، الجامع الصحيح،
3- مسلم بن الحجاج (261ه)، المسند الصحيح، دار التأصيل، القاهرة.
4- أبو داود سليمان بن الأشعث (275ه)، السنن، تحقيق محمد عوامة.
5- محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير، تحقيق شعيب الأرنؤوط.
6- أبو عبد الرحمن النسائي (303ه)، مشيخة أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق أد. الشريف حاتم العوني.
7- أبو محمد ابن الجارود (307ه)، المنتقى من السنن المسندة، طبع دار التأصيل.
8- محمد بن إسحاق بن خزيمة (311ه)، الصحيح، تحقيق الشيخ محمد مصطفى الأعظمي.
9- الحاكم النيسابوري (450ه)، المستدرك، طبع دار التأصيل، الأولى، 1435ه.
10- ابن حزم علي بن أحمد (456ه)، رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها ضمن مجموع رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث.
11- ابن عبد البر النمري (463ه)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، طبع وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب.
12- محمد بن فتّوح الميورقي الحُميدي (488ه)، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس الدار المصرية، القاهرة، 1966م.
13- محمد بن خير الأشبيلي (575ه)، الفهرست، تحقيق عواد بشار معروف وابنه محمود، طبع دار الغرب الإسلامي، 2009م.
14- أبو القاسم بن بشكوال (578ه)، الصلة في تاريخ علماء الأندلس، مكتبة الخانجي، 1374ه.
15- أحمد بن محمد بن عميرة الضبي (599ه)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م.
16- أبو عمرو بن الصلاح (643ه)، مقدمة ابن الصلاح تحقيق الدكتورة: عائشة بنت الشاطئ، تصوير المكتبة الفيصلية، طبعة عام 1415هـ، محررة= طبعة ثانية معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر.

17- أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (703ه)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق د. إحسان عباس وآخرون، دار الغرب الإسلامي، تونس، الأولى، 2012م.
18- أبو الحجاج يوسف المزي (742ه)، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام 1400هـ.
19- أبو الحجاج المزي (742ه)، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المكتب الإسلامي، 1403ه.
20- شمس الدين الذهبي (748ه)، تاريخ الإسلام، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب، الأولى، 1424هـ
21- شمس الدين الذهبي (748ه)، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، الأولى.
22- شمس الدين الذهبي (748ه)، سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الحادية عشر، 1417هـ.
23- طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (744ه)، تحقيق أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، الرسالة، بيروت، لبنان، 1417ه.
24- مغلطاي بن قليج الحنفي (762ه)، إكمال تهذيب الكمال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الأولى، 1422ه.
25- ابن حجر العسقلاني (852ه)، تقريب التهذيب، عناية: عادل مرشد، الرسالة، الأولى، 1416هـ.
26- ابن حجر العسقلاني (852ه)، تهذيب التهذيب، ضبط ومراجعة: صدقي جميل العطار، دار الفكر، الأولى، بيروت، 1415هـ.
27- ابن حجر العسقلاني (852ه)، إتحاف المهرة بأطراف العشرة، مركز خدمة السنة والسيرة، الأولى، 1415ه.
28- ابن حجر العسقلاني (852ه)، المعجم المفهرس، تحقيق محمد شكور الميادیني، الرسالة، بيروت، الأولى، 1418ه.
29- محمد بن عبد الرحمن السخاوي (902ه)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
30- السيوطي (911ه)، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، تحقيق د. أنيس طاهر، مكتبة الغرباء، المدينة.

31- محمد بن محمد الروداني المغربي المكي (1094ه)، صلة الخلف بموصول السلف، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، 1408ه.
32- القاسمي (1433ه)، قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية.
33- محمد بن الصديق الغماري (1380ه)، الهداية في تخريج أحاديث البداية، دار عالم الكتب، 1407ه.
34- محمد مصطفى الأعظمي (1439ه)، مقدمة تحقيق صحيح ابن خزيمة، مع الصحيح.
35- د. مقبل بن مريشيد الحربي، الحافظ ابن الجارود وزوائد مسنده على الأصول الستة، طبع مكتبة أضواء السلف، الرياض، 1425ه،
36- د. عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي، الرواة المتروكون في منتقى ابن الجارود.
37- د. أحمد صالح الغامدي، زوائد منتقى ابن الجارود على الكتب الستة من الأحاديث المرفوعة، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى.
38- د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد، الإمام الحافظ ابن الجارود النيسابوري وأثره في السنة النبوية، طبع دار إمام الدعوة للنشر والتوزيع،، 1426ه.
39- د. عاصم القريوتي، منهج الحافظ ابن الجارود في كتابه المنتقى.

**الهوامش**

---

(1) طرة النسخة الخطية.

(2) اللوح [1/ب].

(3) اللوح الأخير من المخطوط.

(4) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ص129.

(5) رسائل ابن حزم 179/2

(6) ابن خير الأندلسي، الفهرست (194).

(7) حذف المحققون في دار التأصيل كلمة (سيدنا) مع ورودها في المواضع الثلاثة من المخطوط!

(8) الذهبي، تذكرة الحفاظ (12/3).

(9) السخاوي، الضوء اللامع (126/6).

(10) البحر الذي زخر (1174/1).

(11) مقدمة اتحاف المهرة

[12] ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث (349/3)، الذهبي، تاريخ الإسلام (74/10)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (231/12).

[13] ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس ص225.

[14] البحر الذي زخر (1174/1).

[15] الذهبي، السير (275/23).

[16] هو الإمام المحدث عبد الله بن محمد بن علي الحجري (591هـ) أحد أئمة الأندلس، الذهبي، تاريخ الإسلام (960/12).

[17] البحر الذي زخر (1174/1).

[18] الذهبي، السير (239/14).

[19] ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث (469/2).

[20] مقدمة اتحاف المهرة.

[21] السيوطي، جمع الجوامع أو الجامع الكبير (44/1).

[22] الروداني، صلة الخلف بموصول السلف ص406

[23] القاسمي، قواعد التحديث (ص250).

[24] الكتاني، الرسالة المستطرفة (ص25)

[25] الهداية في تخريج أحاديث البداية (220/1)، (416/8).

[26] الأعظمي، مقدمة تحقيق صحيح ابن خزيمة.

[27] وفي بعض مواضع العد ملحوظات يمكن أن تُغير في عدد أحاديث الكتاب لكنها يسيرة.